مخصصات أسمدة حمص (من الغاز) تستثمر حالياً في إنتاج الكهرباء

سماقية لـ«الوطن»: ١٢٣ مليون يورو لتأهيل محطة توليد حلب

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن حجم التوليد من الطاقة الكهربائية مازال دون ٢٥٠٠ ميغا واط رغم الاستفادة من مخصصات معمل الأسمدة التي تصل إلى حدود مليون متر مكعب يومياً بسبب تراجع التوريدات الأساسية من مادة الغاز يومياً ومنه تختلف ساعات التقنين تبعاً لاختلاف التوريدات التي تصل يومياً.

وعن العدالة بين الريف والمدينة في تطبيق برامج التقنين بيّن أن شركة الكهرباء تعمل على تغذية مختلف المناطق في حلب وفق المتاح من الطاقة الكهربائية مع تأمين بعض المنشآت الحيوية مثل مضخات تشغيل المياه والمشافي وغيرها من المنشآت التي تؤمن خدمات أساسية للمواطن لا يمكن تطبيق برامج تقنين عليها لأنها تمثل أولوية لدى الكهرباء لضمان استمرار الخدمات العامة.

ساعة قطع مقابل ساعتين وصل وأن معظم التوريدات من الكهرباء التي تصل حلب تتراوح ما بين ٢٠٠-٢٣٠ ميغا واط على حين أن حاجة حلب الفعلية تصل إلى حدود ٧٥٠ ميغا واط، مبيناً أن حجم التوريدات من الطاقة الكهربائية غير مستقر ويرتبط بحجم التوليد المتاح من الطاقة الكهربائية ومنه تختلف ساعات التقنين تبعاً لاختلاف التوريدات التي تصل يومياً.

برامج التقنين بيّن أن شركة الكهرباء تعمل على تغذية مختلف المناطق في حلب وفق المتاح من الطاقة الكهربائية مع تأمين بعض المنشآت الحيوية مثل مضخات تشغيل المياه والمشافي وغيرها من المنشآت التي تؤمن خدمات أساسية للمواطن لا يمكن تطبيق برامج تقنين عليها لأنها تمثل أولوية لدى الكهرباء لضمان استمرار الخدمات العامة.

وكشف مصدر في كهرباء حلب أن ساعات التقنين في حلب تصل لـ٢٠ ساعة يومياً لأن معظم برامج التقنين تتراوح ما بين ٨-١٢

• التقنين في حلب يصل إلى ٢٠ ساعة يومياً..

• الأمبيرات مخالفة وشركة الكهرباء تراه ولا تعترف به

واعتبر أن هناك تحسناً في الطاقة الكهربائية في حلب يتزامن دوماً مع توقف النشاط الصناعي خاصة أيام العطل الأسبوعية مثل يومي الخميس والجمعة حيث يتم توجيه حصة المنشآت الصناعية للاستهلاك المنزلي.

وبيّن أن هناك حالة صيانة وترميم تعمل عليها شركة كهرباء حلب جراء تعرض أجزاء واسعة من الشبكة الكهربائية للضرر والخراب خلال السنوات الماضية لمحاولة إيصال الكهرباء لمختلف مناطق حلب وفق المتاح والممكن خاصة مع حالة النقص في المحولات والكابلات والأمراس وغيرها من مستلزمات تأهيل وصيانة الشبكة الكهربائية في حلب.

وعن الأمبيرات في حلب التي يعتمد إنتاجها على المولدات الصناعية هي مخالفة وشركة الكهرباء غير معنية بها ولا تتدخل في ذلك لكونها خارج مهامها إلا أن هناك حالة استغلال لحاجة الناس للطاقة الكهربائية عبر بيعهم هذه الأمبيرات بأسعار مرتفعة حيث تصل قيمة الأمبير إلى حدود ٨ آلاف ليرة وهي لا تسمح بتشغيل أكثر من الإنارة المنزلية وشاشة التلفاز من دون القدرة على تشغيل بقية التجهيزات الكهربائية مثل البراد والغسالة وغيرهما وفي حال رغب المستهلك في تشغيل ذلك يحتاج أسبوعياً لشراء أكثر من أمبير وفي المحصلة هي مسألة عالية التكلفة وغير قانونية وتترافق مع حالة إزعاج وضجيج أثناء عمليات تشغيل المولدات في الأحياء السكنية والصناعية وغيرها.

وفي اتصال مع مدير عام توليد كهرباء حلب مازن سماقية بيّن أن العمل جار في محطة توليد حلب لإنتاج ٤٠٠ ميغا واط عبر مجموعتين إحداهما تحتاج ١٥ شهر عمل حتى تدخل حيز الإنتاج والثانية تحتاج بعدها ٨ أشهر أي إن الإنتاج الكامل للمحطة بعد تأهيلها يحتاج لنحو ٢٣ شهر، مبيناً أن تكلفة التأهيل في المحطة تصل إلى حدود ١٢٣ مليون يورو على حين تصل تكلفة إنتاج الميغا واط حالياً يصل إلى مليون يورو أي إن إنشاء محطة تكافئ محطة حلب يحتاج لنحو ٤٠٠ مليون يورو.

الوفد البرلماني الفرنسي في غرفة صناعة دمشق وريفها

نائب فرنسي: العقوبات على الشعب السوري جريمة إنسانية وتتخطى درجة الخطر وسنطرح إلغاء العقوبات في البرلمان الأوروبي

هناء غانم

قد تكون زيارة الوفد البرلماني الفرنسي برئاسة عضو البرلمان الأوروبي تيري مارياني جسراً مبدئياً لإعادة الحوار والعلاقات مع سورية، وخاصة أن الوفد البرلماني أبدى استعداده لتعزيز التعاون الاقتصادي، حيث إن هناك الكثير من الإمكانات لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية التي يجب توظيفها بشكل فعال، والأهم هو العمل على إلغاء العقوبات الجائرة على سورية.

النائب الفرنسي في البرلمان الأوروبي تيري مارياني أكد أننا هنا اليوم في غرفة صناعة دمشق وريفها لتفعيل العلاقات الاقتصادية والزيارة جاءت بهدف الحفاظ على علاقات الصداقة، والاطلاع على آخر المستجدات التي تحصل في سورية على أرض الواقع، مؤكداً أنه لدينا فريق عمل جاء لإضاءة على ما يحدث قائلاً: جئنا إلى سورية للتحقق من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدث وإن ما شاهدناه خلال زيارتنا أن العقوبات المفروضة على سورية تمس الشعب على مستوى واسع.

واعترض النائب الفرنسي على العقوبات الجائرة المفروضة على سورية بقوله: «هذه العقوبات جريمة بحق الإنسانية وهذا غير مقبول وسوف نطرح إلغاء العقوبات في البرلمان الأوروبي» سواء عقوبات فردية أم جماعية، مؤكداً: كلنا وعي بأن العقوبات أصبحت تتخطى درجة الخطر على الشعب ولاسيما التي تستهدف الطاقة والكهرباء باعتبارهما يمسّان عامة الشعب.

واقترح أن يكون هناك تعاون في مختلف المجالات التجارية وعلى صعيد المواد الغذائية والقطاعات الطبية والدواء وتبادل القطع وأدوات التبديل والطاقة والمعدات الضرورية.

بدوره هرفيه جوفان من أعضاء الوفد أوضح أن زيارته إلى سورية للاستعلام والتحقق من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في البلاد ولتبيان أن العقوبات المفروضة تمس الشعب السوري على مستوى واسع كما تمنى جوفان على الصعيد الشخصي عودة الكهرباء حيث كان لدينا ٨٠٠٠ ميغا واط في ٢٠١٠ واليوم ٢٢٠٠ ميغا واط فقط إضافة إلى تأمين المشتقات النفطية لأن معظم مواردنا اليوم تسرق من سورية.

الدبس أكد: نحن متفائلون لأن مجرد زيارتهم إلى سورية تعطي رسائل عديدة وأن الدول الغربية مهتمة بسورية وتعرف أن سورية هي الرقم الصعب في المنطقة وأن ما نحتاجه اليوم هو تأمين احتياجات سورية صناعياً من قطع التبديل والآلات وغيرها والأهم أنه لا توجد دولة بالعالم لا يمكن الاستغناء عنها والتوجه شرقاً كان شعارنا من بداية الحرب.

وخلص الدبس إلى أن رسائلنا سوف تصل إلى البرلمان الأوروبي ونحن متفائلون بأن تكون هناك نتائج قريبة.

بدوره رئيس اتحاد غرف التجارة أبو الهدى اللحام قال: نأمل أن تكون زيارة الوفد الفرنسي إلى سورية مثمرة وتعطي نتائجها بالقريب العاجل لجهة العقوبات المفروضة على سورية التي بات تأثيرها واضحاً على الشعب بمختلف مستوياته، وأضاف: إن العلاقات التجارية بين سورية وفرنسا كانت تحتل الدرجة الأولى وما نأمله اليوم أن تكون هذه المبادرات على المستوى المطلوب.

في سياق متصل قال رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة مصطفى إن الاتحاد الأوروبي يحارب قوى الإرهاب ويقف مع الإرهابيين وما نأمله أن تكون زيارة الوفد البرلماني بداية جديدة للعلاقات وأن يتم نقل معاناة الشعب السوري من العقوبات ومن نقل البضائع والأموال عبر البنوك والسفر لأن كل شركات الطيران ممنوعة من الدخول إلى سورية، مؤكداً أن هذه العقوبات للشعب وليس للحكومة.

بطرس مرجانة نائب في البرلمان السوري أكد أن زيارة الوفد نافعة بكل المقاييس للاطلاع على ما يجري في سورية على أرض الواقع خاصة في ظل الإجراءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية لنقلها إلى البرلمان الأوروبي باعتبار أن الأعضاء يمثلون فرنسا في البرلمان الأوروبي.

لا وعود وردية.. لكن المواطن سيلمس بعض التغيرات

وزير «التموين» لـ«الوطن»: مشروع كامل لإعادة ضبط الدعم بطريقة تنعكس على المواطن إيجاباً

رامز محفوظ

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الخبز يعتبر على رأس قائمة أولويات عمل الوزارة في المرحلة القادمة ونحن كفريق عمل متكامل في الوزارة من مديري التموين في المحافظات ومديري المخابز والحبوب الذين حضروا الاجتماع أمس نسعى لأن يكون التركيز على جودة الخبز ووصوله إلى المواطنين بكميات تتناسب مع استهلاكهم.

ولفت إلى أن ضبوط المخالفات أصبحت اليوم تحرر بحق الأفران وحتى الأفران التابعة لوزارة التموين وكذلك صالات السورية للتجارة مع عدم إغلاق الأفران وحتى الكازيات كذلك مع تنفيذ العقوبات كاملة المنصوص عليها بالمرسوم رقم ٨ بحق المخالف وهي عقوبات قوية ورادعة ستنفذ بكاملها، موضحاً أن كل ما يؤدي إغلاقه إلى ضرر بالمواطن أو خلق أزمة لن يغلق.

ونوه بأن الاتجار بالمواد المدعومة عقوبته في المرسوم تصل للحبس لمدة ٧ سنوات وذلك عدا الغرامات المالية والمصادرات، مبيناً أنه ليس هناك أي مخالفة لا توجد فيها عقوبة الحبس في المرسوم رقم ٨ وكل المخالفات تتضمن الحبس وهي متدرجة تبدأ من شهر وتصل للمخالفات الجسيمة وعقوبتها الحبس ٧ سنوات.

وأوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن التركيز خلال الاجتماع كان على تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المرسوم رقم ٨ وإعطاء الأولوية للمواطنين أولاً وأخيراً، لافتاً إلى أن مسؤوليتنا هي تجاه جميع المواطنين لكن المواطن غير المقتدر يعتبر من مسؤوليتنا المباشرة.

إعادة ضبط للدعم

وأشار إلى أن الكثير من المواطنين الأغنياء يقدم لهم الدعم وهؤلاء لا يستفيدون من الدعم وأحياناً يقومون بإعطاء بطاقتهم الإلكترونية لأشخاص يقومون بالمتاجرة بالمخصصات المدعومة الموجودة في البطاقة، لافتاً إلى أن هذه التصرفات تحرم مواطنين آخرين من الدعم، مبيناً أن هناك تعاوناً بيننا كوزارة تجارة وبين عدة وزارات ومهنة التخطيط لمشروع كامل لإعادة ضبط الدعم بطريقة تنعكس على المواطن إيجاباً وليس سلباً تتخلص فيها من الهدر.

وبيّن أن دعم الخبز سنوياً يكلف الدولة تريليوناً وستمئة مليار وهذا الدعم الكثير منه يهدر أو يسرق بطرق مختلفة وكذلك الكثير منه يذهب إلى أشخاص يقومون بالمتاجرة به، مشيراً إلى أن هذا المبلغ في حال قمنا بوضع نظام دعم جيد له سينعكس على المواطن، مؤكداً أن الدولة لا تريد التوفير على حساب المواطن.

المواد ستتوفر في صالات السورية وأسعار أقل

وأشار إلى أننا سنعمل في المرحلة القادمة أن يكون تركيز السورية للتجارة أولاً على مظهر الصالات التابعة لها وعلى نظافتها وأن يكون تعامل موظفيها لائقاً بالمواطن السوري وأن يكون تركيز المؤسسة الرئيسي أولاً على المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن والوظيفة الأولى للمؤسسة التدخل الإيجابي بحيث تكون حتى المادة غير المدعومة يجب أن تكون متوفرة في السورية بطريقة تنعكس على المواطن إيجاباً وليس سلباً تتخلص فيها من الهدر.

تحسين الرغيف وآلية مريحة للمواطن يحصل فيها على مخصصاته

للتجارة بأسعار أقل من السوق، فعلى سبيل المثال في حال كان سعر ليتر زيت الزيتون في صالات السورية للتجارة أخفض من سعرها في السوق فإن هذا الأمر يساهم في إقبال المواطنين على شرائه من الصالات وكذلك سيضطر تاجر الزيت في السوق لتخفيض سعره عندما يكون في الصالات أقل من سعر السوق.

ولفت إلى أننا كوزارة نعمل حالياً في عدة اتجاهات حسب قرارات ومراسيم السيد الرئيس بشار الأسد وحسبما يقره مجلس الوزراء وكلها تصب في أن المواطن المستحق يعتبر أولوية لنا كوزراء وأولوية أكثر لنا كوزارة تجارة داخلية وحماية المستهلك باعتبارنا معنيين بالموضوع بشكل مباشر.

المواطن سيرى خطوات متتالية

وأكد الوزير أنه لا يريد إعطاء وعود وردية لسبب أنه لا يجوز إعطاء المواطن شيئاً لا يلمسه بالإضافة لذلك هناك أشياء تنفيذها بحاجة لوقت، مؤكداً في الوقت نفسه أن المواطن سيرى خطوات متتالية متقاربة مدروسة ستنعكس عليه.

موضوع عطلة الأفران يناقش

وعن موضوع الازدحام الذي يحصل أيام الخميس والسبت على الأفران بعد قرار إغلاق الأفران يوم الجمعة وانعكاسه السلبي على المواطنين الذين حرموا من الحصول على مخصصاتهم من الخبز يومي الخميس والسبت نتيجة الازدحام بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن قرار إغلاق الأفران يوم الجمعة تتم مناقشته منذ يومين مع المعنيين بالموضوع الذين أصدروا قرار عطلة الأفران، مضيفاً: عندما سألتهم عن أسباب توحيد عطلة الأفران يوم الجمعة كان جوابهم وهو جواب صحيح بأن أغلب تهريب القمح أو الطحين المسروق من مختلف الجهات يتم يوم الجمعة نتيجة العطلة لذا قاموا بتحديد يوم العطلة الجمعة.

وأكد وزير التجارة أنه يناقش حالياً انعكاس قرار إغلاق الأفران يوم الجمعة على المواطن من المعنيين بالموضوع، مضيفاً: إننا لا نريد من أجل إيقاف التهريب حدوث ازدحام على المواطن، مؤكداً بأنه خلال اليومين القادمين سيتم إيجاد حل لهذا الموضوع.

وبالنسبة للتفاوت في جودة الرغيف بين الريف وبين القطاع الخاص والقطاع العام بيّن وزير التجارة الداخلية أنه عندما تم وضع تسعيرة شراء الأفران الخاصة للطحين والخميرة في الواقع فإنه وفقاً لهذه التسعيرة يخسر الفرن، لذا يلجأ أصحاب الأفران الخاصة لتخفيض حجم رغيف الخبز قياساً لحجم الرغيف في الأفران الحكومية، لافتاً إلى أنه ستتم معالجة هذا الموضوع قريباً ومن ثم سنراقب عملها بعد معالجته.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم قد ترأس اجتماعاً أمس لمديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات حدد خلاله ملامح العمل للمرحلة المقبلة وأولويات عمل المديريات والمؤسسات لتوفير متطلبات المواطنين الأساسية واحتياجاتهم اليومية ومن أبرزها تحسين جودة الرغيف وإيجاد آلية مريحة يستطيع من خلالها المواطن الحصول على مخصصاته بيسر وسهولة وتوفير السلع والمواد الغذائية بمواصفات ونوعية جيدة وأسعار مناسبة.

- مراقبة الأفران الخاصة لإنتاج رغيف خبز بالقياسات المطلوبة
- دعم الخبز سنوياً يكلف الدولة تريليوناً وستمئة مليار ليرة الكثير منه يهدر أو يسرق بطرق مختلفة

مسودة أولية لمشروع قانون الضريبة على الدخل

محاكم (ضريبية) للنظر بالمخالفات والنزاعات الضريبية

عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف لـ«الوطن» عن وضع مسودة أولية لمشروع قانون الضريبة على الدخل (تعديل القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣) مع مراعاة أن تكون الضريبة على الأرباح الحقيقية هي القاعدة العامة، أما الاستثناء فهو ضريبة الدخل المقطوع نظراً لأن ضريبة الأرباح الحقيقية هي الفريضة المالية الأكثر دقة والتي تستند إلى مجموعة من السجلات والدفاتر المالية لدى المكلف، مدعومة بالوثائق والمستندات المؤيدة للعمليات المسجّلة فيها، وأنه تم العمل من خلال مشروع القانون الجديد على تبسيط إجراءات التكليف والتحصيل والسرعة في تدقيق التكليف واختصار مراحل التدقيق والإنذارات لتمكين المكلفين من سداد الالتزامات المالية المترتبة عليهم بكل شفافية ووضوح، ووفق قواعد محددة ومعروفة، ووفق إجراءات بسيطة لا تستغرق جهداً أو وقتاً كبيرين، وأنه نظراً لخصوصية العمل الضريبي وطبيعته الفنية، فقد نصّ مشروع القانون على إحداث محاكم ضريبية بدائية واستئنافية متخصصة بالنظر في المخالفات والنزاعات الضريبية ضماناً لحقوق جميع الأطراف المعنيّة بالعمل الضريبي (المكلفون، الإدارة الضريبية).

وبالتوازي مع تبسيط وتسهيل إجراءات التحقق والتحصيل من المكلفين فقد تضمّن مشروع القانون تشديداً في الجزاءات والعقوبات التي تترتب على حالات عدم الالتزام الضريبي ولاسيما حالات التهرّب الضريبي بحيث تكون هذه العقوبات رادعة بحق المتهربين ضريبياً نظراً للتأثير السلبي للتهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني.

وبيّن أن اللجنة المكلفة مراجعة التشريعات الضريبية بموجب قرار وزير المالية رقم ١٣/ق. ولعام ٢٠٢٠ عقدت عدة اجتماعات نوعية استعرضت خلالها التشريعات الضريبية النافذة حالياً والصعوبات التي يمكن أن تعترض المكلفين والإدارة الضريبية في تطبيقها، وتمت مناقشة والاتفاق على الأسس العامة التي سيتم تطوير التشريعات الضريبية بالاستناد إليها، حيث تم الاتفاق على تطوير التشريعات الضريبية وفق مسارين، يعتمد المسار الأول على تطوير جوانب محددة هذه الجوانب وانعكاسها على المكلفين بشكل إيجابي.

أما المسار الثاني فيشمل التعديلات على المدين المتوسط والبعيد ويتضمّن تغييرات كبيرة في النظام الضريبي بما يتوافق مع تطور الواقع الاقتصادي وينسجم مع التوجه نحو وسائل الدفع الإلكتروني، علماً بأن الهدف العام في تطوير التشريعات الضريبية على المسارين هو تحقيق مستوى أعلى من العدالة الضريبية وتعزيز جهود مكافحة التهرب الضريبي.

وكان مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم منذر ونوس أوضح أن وزارة المالية والإدارة الضريبية تعمل للوصول إلى أرقام عمل حقيقية بعيداً عن التقدير، بما يحقق عدالة ضريبية.

وأن الوزارة تعمل أيضاً على التعاون مع الفعاليات الممثلة للمكلفين كنقابات واتحادات، ومتابعة انعكاس أي قرار على أرض الواقع وأنه لا يوجد مجال للتهاون بالنسبة لإصلاح النظام الضريبي، بحيث يتم الانتقال بالنظام الضريبي ليكون أكثر كفاءة لجهة التشريعات والإدارة والتعامل الإداري مع المكلفين.

إن الإدارة الضريبية مهتمة باستقبال المكلفين على نافذة واحدة في مديرية مالية دمشق، إضافة لاستقبال المكلف إلكترونياً ومنه بـراءة الذمة المالية الشاملة عبر البريد الإلكتروني، وتفعيل خدمة الدفع الإلكتروني لضريبتين نوعيتين: ريع العقارات، والدخل المقطوع، وإن هناك توجهات في وزارة المالية بتقل تجربة براءة الذمة الإلكترونية إلى باقي المحافظات، والبداية من ريف دمشق، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات مركزية لتوحيد كل العمليات.

معاون وزير المالية لـ«الوطن»: عقوبات رادعة للمتهربين من دفع الضرائب

وفيما يخص الإعفاءات من الضرائب بيّن أنها منظومة متكاملة، وكل إعفاء مرتبط بسياسة محددة، فعلى سبيل المثال إعفاء الصادرات مرتبط بسياسة محددة، إذ إن كل الصادرات ذات المنشأ السوري معفاة بالمطلق من الضريبة على الدخل، وفي عام ٢٠١٧ تم تعديل المرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥ الناظم لرسم الإنفاق الاستهلاكي وتم إعفاء البضائع المنتجة محلياً في حال تصديرها للخارج من رسم الإنفاق الاستهلاكي، مؤكداً أن الإدارة ترد كل الضرائب والرسوم حال ثبوت أنها واجبة الرد.

وحول عدم مشاركة غرف التجارة والصناعة في عمل هذه اللجنة أوضح أنه ليس هناك استبعاد، إطلاقاً، لغرف الصناعة والتجارة من اجتماعات اللجنة المكلفة بمسألة التشريعات الضريبية، وقرار اللجنة أتاح لها الاستعانة بمن تراه مناسباً، وهو بالتأكيد ما سنكون حريصة عليه خلال الفترة القادمة سواء من اتحاد غرف الصناعة والتجارة أم نقابة المهن المالية والمحاسبية أم بقية النقابات والاتحادات، حسب الحال، وبما يكفل الوصول إلى نظام ضريبي أكثر عدالة، والحدّ من التهرب الضريبي، لذا فإن اللجنة ليست مقتصرة على أعضائها فقط.

يشار إلى أن وزير المالية كان ياغي شكّل لجنة جديدة لدراسة النظام الضريبي السوري ومراجعة التشريعات الضريبية النافذة واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة في إطار رؤية الإصلاح في السياسة الضريبية وفي ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة، على أن تحدد اجتماعات هذه اللجنة بما لا يقل عن اجتماعين شهرياً، وحسب قرار تشكيل اللجنة، على أن تكون اللجنة برئاسة وزير المالية كنان ياغي ونائب رئيس اللجنة معاون وزير المالية لشؤون الإيرادات رياض عبد الرؤوف، وعضوية كل من معاون وزير المالية للشؤون الإدارية والقانونية بسام عبد النبي ومدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم منذر ونوس والمدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم والأستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام وكل من الدكتور إبراهيم العدي وحسين دحدوح من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق والدكتور دريد درغام بصفته خبيراً اقتصادياً ومدير التشريع الضريبي في الهيئة العامة للضرائب والرسوم عماد السوقي ومن مديرية التأهيل والتدريب في الهيئة مازن نظام.